

ولا يتردد ولا يهبط ولا يعتق ولا يجابي الا باذن السيد
ولا يجوز بيع المكاتب ولا بيع باقي ذمته من النجوم وولد
المكاتبه يعتق اذا اعتقت **فصل** اذا ولد او طرد جارية
او جارية بملكه بعضها او جارية كاسه فالولد جحر
والجارية ام ولد فتعتق بموتها ويمتنع بيعها وهبتها
وجوز استئجارها او اجارتها وتزويجها وتسبها للسيد
وستواولته حياته ام مياكن لولم يتصور فيه خلف ادعي
لم تصير ام ولد ولو ولد جارية اجنبي بكاهج او زنا فالولد
ملكه سيدها او يسلمه فهو حر فالولد ملكها بعد ذلك
لم تصير ام ولد **باب الوصية** تصح من المكلف
الحرد ولو بين ذمته في الكلام في فصلين احدهما في نصيب الوصي
وشروطه التكليف والكربة والعدالة والاهتد للموصي به
فلو وصي لغير اهل فصار عند الموت اهلا او وصي بحاجته
او لزيد ثم من بعده لعمرو او جعل الوصي ان يموت من يخار
صح ولا تتم الا بالقبول بعد موت الموصي ولو علم بالترقي
وكل منهما العزل متى شيا ولا تصح الوصية له في معدوق
وبركفضا دين وحج والنظر في امر الاولاد وسبهم وليس
له ان يوصي على الاولاد وصيا وكذا اب الاب جي اهل الاولاد

الفصل

الفصل الثاني في الوصية يجوز الوصية بثلث المال
فادونه ولا يجوز الزيادة عليه والمراد ثلثه عند الموت
فان كان ورثته اغنيا فثديا سيفا الثلث والا فلا فان
راد عليه بطلت في الزيادة ان لم يكن له وارث وكذا
ان كان ورث الزايد فان اجاز له صحح وانما صح اجاز
والرد الى بعد الموت وما وصي به يفتقه من التبرعات
يعتبر من الثلث وكذا من الواجبات ان قدده بالملك
فان اطلقه فمن راس المال وما يخرج ان يخفى في حياته
من التبرعات كالوقف والمحتف والهبة وغيرها فان
فعله في الصبح اعتبر من راس المال وان فعله في مرض
الموت او فعله في حال التمام احرب او عوج الحراف
التقديم للقتل والصلف او بعد الولاده وقبل انفصال
المشيمة وانصلت هذه الاشياء بالموت اعتبر من
الثلث والا فلا فان عجز الثلث عما يخرج في المرض
بدي بالاول فالاول فان دفعت دفعة او عجز الثلث
عن الوصايا متفرقة كانت او دفعة فشم الثلث
بين الكل سواء كان ثم عتق ام لا وتلزم الوصية
بالموت ان كان لعزيمه ان كلفها وان كانت لعين
كزيد فالملك موقوف فان قبل بعد الموت ولو تراجعا